بين الفعل والاسم في المعنى بل امور لفظية لما مر والمقتضي للاستتار
وهو الدلالة على الفاعل موجود فيه على السوا وان اراد الامتناع
في اللفظ لكون المستتر في حكم الملفوظ فمنقوض بالصفة وكون فاعلها
غيبا في الذات والخارج لا يدفع الضرر بل يزيد وجاز حذف
فاعله اي المصدر لما ذكر في الامتناع بعينه وقيل لانه لو لم يجز
لزم اضمار اذا كان غايبا متقدما وهذا بعد كونه مبنيا
على مغايرة العلتين ممنوع [illegible] اذ لو اريد بالاضمار ما سبق
اعني الاستتار فهو اول المنازعة مع جواز ان يقال مثلا
زيد ضرب شديد وان اريد المطلق فبطلان اللازم ممنوع
وجاز اضافته اليه اي الفاعل قيل ان اعماله منونا اولى لانه
اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصوصا باضافة
المعرفة خلاف ما صرح به الرضي من العكس والى المفعول وقل اعماله
اي المصدر حال ابسا باللام المعرفة لامتناع تقديره بان مع الفعل
وانما جاز على قلة فرقا بين الشي والمقدر به وهذا في الفاعل و
المفعول به التصريح واما في الظرف فكثير كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
لو كان ملابسا بمعنى الحال
والاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا الآن او غدا او حكاية بان
يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي او تقدر الزمان
المذكور موجودا الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان هذا
الاشتراط موجود الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان
هذا الاشتراط في نصب المفعول به لا في الفاعل مضمرا او مظهرا
ولا في الظرف واعتمد عطف على الفعل المحذوف بعد لو على المبتدا
ولو بعد النواسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او ذي الحال كجاءني زيد
راكبا

راكبا جملا والموصوف كجاء رجل ضارب عمرا او الاستفهام
بالهمزة او بغيرها نحو اضارب زيد عمرا او حرف النفي من ما ولا
وان ولو حذف الحرف لشمل النفي المستفاد من الاسم والفعل كما
ذكر في بحث المبتدا وانتم الغايبين في تعيين عبارة الكافية او النداء
نحو يا طالعا جبلا وهذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه
وابن هشام انه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل
لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل
وقالا اعتمد في مثله على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره
ابن الحاجب واقول نصرة لابن مالك رح ان حرف النداء قايم
مقام ادعوا فهذا يكفي في التقريب ولو اعتبر الاعتماد
على الموصوف المقدر شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من
صاحب يجري عليه ملفوظا او مقدرا او لم يذكر الموصول لان
المراد ههنا اللام فقط اذ الصفة لا يقع صلة الا لها و
سيذكره فلو ذكر ههنا لزم التكرار ولو اكتفي بالاول لاوهم
اشتراط الحال او الاستقبال فيه ايضا فظهر ان مراد ابن الحا جب
ب صاحبه غير الموصول لا ما يعمه كما توهم ثم قيل ان هذا
الاشتراط في البارز لا في المستتر والظرف ويضاف اسم
الفاعل لو اريد ذكر مفعوله في المعنى لو كان اسم الفاعل بمعنى
الماضي لامتناع نصبه ولو وجد معمول منصوب نحو زيد
معطي عمرو درهما امس قدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا
جواب عن تمسك الكسائي حيث يجوز عمله بمعنى الماضي
ولو قال التقدير خلاف الظاهر تعول لما لم يجد عمله في المفعول
الاول مع كثرة درهم في الكلام كان قرينة للتقدير وقال

Copyright © King Saud University